

قوله ثم اذا اجتمع الزمان من احكام الامامة شرع في صفات اهلها وقوله
جماعة فاعلم ان جمع الزمان واجتماع في غير مسجد وغير ذلك وليس منه ما اعظم
ولا ناسبه فاحل هذا في غير الزمان وغير صاحب المكان وغير الوالي اما قوله
فقد سوت على غير ما ياتي وذكر السنن ست مرات وحدث في بعض مراتب
كما ستوفيه **قوله** الا فتحة اي الا ان يكون عاريا فيقدم عليه الفقهاء المستوفين
للاعتناء بالشرع بالمراتب وقوله في الصلاة اي الاعمال بالقرآن العقبية
المتعلقة بها وان حفظ من القرآن الا الفاتحة والمزاد كما غير صلاة الخبازة
اما في تقدم فيها الا سن على الا فتحة لان دعا الاس اقرب الى الاجابة وقوله
على غيره متعلق بتقدم **قوله** وغير احفظ منه لا روى البخاري انه اجمع القرآن
في حياته صلى الله عليه وسلم سوى اربعة اناضار يزيد بن ثابت وابي بن
كعب ومعاذ بن جبل وابوزيد وجابر بن عبد الله بن زيد ونظما بضمه وقوله
لقد جمع القرآن في عهد اجمع **قوله** على وعثمان وزيد بن ثابت
اي اجمع معاذ وخالد **قوله** تتهم ابو البراء وابو الصامت
قوله واما خبر مسلم وارو على تقدم الا فتحة على الا فتحة فهو في
اي انه وارد في تقدم الا فتحة الذي استوفى في الفقه وزيد بن ثابت
على غيره بالقرآن قال النووي لكن في قوله فان كان في القرآنة سوا فانما
بالسنة دليل على تقدم الا فتحة مطلقا وهو قد يجاب بان قد علم ان المراد
بالا فتحة في الخبر الا فتحة في القرآن فاذا استوفى فيه فقد استوفى في غيره
فاذا زاد احد في بقية السنة فهو احق فلا دلالة فيه على تقدم الا فتحة
الا فتحة في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه انه من الروض **قوله** يتفقون
مع القرآنة اي يتفقون معاني الايات مع القرآنة فكما نزلت اية فمدوا معانها
فقد قال ابن مسعود رضي الله عنه ما كنا نجا وزعنا ايات حتى نعرف انرها
ونعنيها واحكامها وفيه ان الكلام في فقه الصلاة وما يتعلق بها الا في فقه
الايات وعلومها الا ان يقال ان من جملة ذلك فقه الصلاة **قوله** الاكثر
قرآنة اي حفظ الاكثر او اكثر معرفة القرآنة من القرآنة السنية او بعضها
واسقط المصم مرتبة وهي الاصح فانه فيقدم على الاكثر قرآنة وان احفظ
الابعض **قوله** الاور اسقط مرتبة وهي الازهد فيقدم على الاور لان
الزهد هو من يقصر من الخلال الصريف على قدر الحاجة والورع من يرتكبه
الشبهات حوافر الوقوع في الحرام ويأخذ الخلال وان زاد على قدر حاجته

فالورع

فالورع ترك الشبهات حوافر الوقوع في الحرام والزهد الاقتصار
على قدر الحاجة من الخلال يقينا وهو قسم من الورع لا قسم له لان
الورع مقول بالثبوت فاول مرتبة احتساب الشبهات فان
من ترك ما زاد على الحاجة من الخلال كانت المرتبة العليا له **قوله** الاورع
هيجة اسقط مرتبة وهي المهاجر فيقدم على من لم يهاجر والمراد
الاقدم هو او يكون كما سياتي وقياس تقدم من السلم بنفسه
على من السلم بكمالاته ياتي بتقدم من هاجر بنفسه على من هاجر
اجرا بابه وان تأخرت محرمته وظاهر تقدم من هاجر احد اصوله
اليه عليه الصلاة والسلام على من هاجر احد اصوله الى دار الاسلام لاعلى
من هاجر بنفسه اليها احدا منها مرم وبذلك في الاصول الا اني ومن
ادلى بها كما في الام وانما يعتبر ذلك في الكفاية لان المدار فيها على
شرع يظهر عادة التفاهة ومنها على او في شرف وان استمر كذلك
قاله في الايعاب **قوله** الى المدينة اي من مكة الى المدينة في سنة صلى الله
عليه وسلم وقوله الى دار الاسلام اي بقدره عليه الصلاة والسلام
ولا ينظر للهجرة من بلاد دار الاسلام الى بعضها وان ندمت من بلاد
لا يقيم فيها الحدود **قوله** في الاسلام اي لا يكبر السن فلا عبرة سن
القدم وتقدم من السلم نفسه على من السلم بها وان تأخر السلام
الاول لان فضيلته في ذاته عند اذا كان الاسلام المتأخر قبل كونه
من السلم بها اما لو سلم بعده فيظهر تقدم التابع كما قاله ابن ابي عمير
قوله خبر سلم دليل للاربعة الاخرة اما الاول فتقدم دليله وهو قوله
عليه الصلاة والسلام **قوله** او اوطع لكتاب الله اي ان كان في
مستوفيين في فقه القرآن وزاد بعضهم بالقرآنة وقوله فان كان في
في القرآنة سوا اي وفي فقه القرآن ايضا فاذا استوفى في ذلك
وزاد بعضهم بفقهاء السنة قدم ما اشار اليه بقوله فما عملهم
بالسنة كما مره لان **قوله** سما اي السلام او منه قوله تعالى وخلوا
في السلم كافة وهو تفسير لقوله سما **قوله** الى قرينين اي او غيرهم
فتقدم النبي الى من هاجر ولو من غير قرينين على ولد المهاجر ولو
منهم لان الهجرة مقدمة على النسب فقوله المهاجر مقدم كما به ويحكم